أهمية تطوير قطاع السياحة في الجزائر كآلية لتفعيل تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية في ظل تدني إيراداتها البترولية

الدكتور: هشام دغموم
أستاذ محاضر بجامعة الجزائر3
الأستاذ: عبد النور قبايلي
أستاذ مساعد بجامعة الجزائر3
الجزائر

الملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز الدور الهام لتطوير قطاع السياحة في الجزائر كآلية لتفعيل تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية في ظل تدني إيراداتها البترولية، وهذا انطلاقا من إبراز التأثير الإيجابي لتطوير قطاع السياحة على عوامل التنمية الاقتصادية في البلدان المجاورة للجزائر بحكم تقاربها وتشابهها معها من حيث المقومات السياحية.

ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على ثلاثة حقائق هامة، الأولى مفادها أن قطاع السياحة يؤثر بشكل فعال وإيجابي على بعض العوامل الفعالة والأساسية لتفعيل وإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تطوير قطاع السياحة يؤدي دورا مهما وغير مباشر في تفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وأما الثانية فمفادها أن قطاع السياحة في الجزائر تشير أغلب المؤشرات السياحية على ضعفه وعدم تطوره، خاصة من حيث رداءة خدماته وارتفاع أسعارها، مما دفع بالكثير من المواطنين بالبحث عن وجهات سياحية بديلة يأتي على رأسها تونس والمغرب وتركيا، وأما الحقيقة الثالثة فمفادها أن تطوير القطاع السياحي في الجزائر ضرورة وأمر حتمي، لابد على السلطات أن توليه الإهتمام اللازم ضمن مخططاتها وبرامجها، وهذا حتى تستفيد من أهمية هذا القطاع كآلية مهمة في تفعيل تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية، خاصة في ظل تدني إيراداتها البترولية.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة، التنمية، التنمية الاقتصادية؛

Abstract

Our aims through this research to highlight the important role of developing the tourism sector in Algeria, as a mechanism to activate the implementation of its economic development programs with its low oil revenues, within proving the positive impact of the development of the tourism sector on the factors of economic development in the countries neighboring Algeria by because of their closeness and similarity in terms of constituents Tourist.

We have deduced through this research three important facts. The first, is that the tourism sector affects effectively and positively some of the effective and basic factors to activate and successfully implement economic development programs, and therefore the development of the tourism sector plays an important and indirect role in activating the implementation of economic development programs, the second is, according to most of the tourist indicators, that the tourism sector in Algeria is very weak and need a serious development, particularly because of poor services and high prices, which incited many citizens to search for alternative tourism destinations, it leads Tunisia, Morocco and Turkey, and the third fact is that the development of the tourism sector in Algeria is a necessity and imperative of the officials authorities, that they must give it the necessary attention within its plans and programs, to benefit of the important advantages of this sector as an important mechanism in activating the implementation of its economic development programs in light of the low oil revenues.

Key words: tourism sector, development, economic development;

المقدمة:

إن المتأمل في الساحة الاقتصادية العالمية، يلحظ أن أغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الوقت الحالي تسعى جاهدة لتنمية وتنشيط قطاعها السياحي، وكل هذا راجع لما لهذا القطاع من أثر كبير في قضايا التنمية بمختلف مجالاتها، فالسياحة تعتبر من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي في الوقت الراهن تحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية لكل دولة، وهذا نظرا لأهميتها كمصدرا لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحوالداخل، ومساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة...

كما أن المتأمل في الساحة الاقتصادية العالمية، يلحظ أنه في الوقت الراهن طرأت العديد من المستجدات التي زادت من الأهمية النسبية للسياحة، والتي يأتي على رأسها انخفاض اسعار النفط الذي يعتبر المورد الهام -إن لم نقل الأول- للحصول على العملة الصعبة بالنسبة لبعض الدول، الأمر الذي دفع بأغلب الحكومات إلى البحث عن البدائل والآليات الفعالة التي تسهم في تحقيق البرامج التنموية المسطرة.

انطلاقا مما سبق، وفي ظل الحقيقة التي مفادها أن الجزائر حتى تزيد من صادراتها خارج المحروقات، حددت ضمن برامجها التنموية المتعاقبة مخصصات مالية معتبرة لتطوير قطاع السياحة[1]، سعت إلى توظيفها في مشاريع واستثمارات ضخمة لتنمية هذا القطاع والقطاعات الأخرى ذات الصلة به، وجدنا حاجة ماسة إلى إبراز وتوضيح أهمية تطوير قطاع السياحة في الجزائر كآلية فعالة لتنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية في ظل تدني إيراداتها البترولية، وهذا انطلاقا من الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يسهم تطوير قطاع السياحة في الجزائر في تفعيل تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية في ظل تدني إيراداتها البترولية؟

ولتسهيل عملية البحث عن الإجابة اللازمة لهذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

[1] مخططات وبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، المخطط الخماسي 2009-2014.

- **ماهي مقومات السياحة في الجزائر، وماهوواقع قطاع السياحة في الجزائر في ظل ما أنفق عليه بهدف تطويره ؟**
- **كيف يسهم تطوير قطاع السياحة في تفعيل تحقيق برامج التنمية الاقتصادية المسطرة؟**
- **هل زادت قيمة عدد السياح المتدفق إلى الجزائر، في ظل جهودها المبذولة لترقية وتحسين قطاعها السياحي، خاصة الجانب المتعلق منه بالبنى التحثية ووسائل النقل والأمن والاستقرار السياسي... ؟**

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في إبراز الدور الهام والكبير الذي يلعبه تطوير قطاع السياحة –بصفته أحد أهم مكونات الاقتصاد- في تفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، حيث يعد قطاع السياحة مكوناً هاماً في الاقتصاد وعاملا مؤثراً في التنمية، فهويسهر على تأمين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحوالداخل، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة...

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- **التعرف على مقومات قطاع السياحة في الجزائر، وواقعه في ظل ما أنفق عليه بهدف تطويره؛**
- **إبراز أهمية دور تطوير قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية؛**
- **عرض جهود الدولة الجزائرية في تطوير قطاعها السياحي ومدى تأثيره على حجم تدفقات السياح والعملات الأجنبية إليها.**
- **بيان دور وأهمية قطاع السياحة في تفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر؛**

العرض:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث المطروحة في ظل الأهداف المسطرة، قمنا بتقسيمه إلى ستة محاور أساسية تدور حول:

- **مفهوم السياحة وأنواعها؛**
- **استعراض مقومات قطاع السياحة في الجزائر، والجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع؛**

- عرض حجم تدفقات السياح والعملات الأجنبية إلى الجزائر؛
- إبراز الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة، ودوره في تفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.

I- تعريف السياحة وأنواعها:

سعيا منا لبلورة مفهوم السياحة بمختلف أنواعها، ارتأينا أن نسوق مجموعة من التعاريف الحديثة لمفهوم السياحة، وكذا مختلف أنواعها الأكثر انتشارا في أيامنا هذه.

I-1-تعريف السياحة:

بما أن السياحة هي نشاط قديم قدم الإنسان على وجه هذه البسيطة، فقد تعددت تعاريفها واختلفت حسب آراء المختصين والكتاب، لذا سنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض تعاريفها الحديثة بشيء من الاقتضاب والاختصار، فلا يسعنا في هذا المقام إدراج كل التعاريف والمفاهيم الخاصة بموضوع السياحة.

أول من عرف السياحة تعريفا أكاديميا من الباحثين المعاصرين، الباحث الألماني غوبير فرويلر (*Guyer Freuler*) سنة 1905، حيث وصفها بأنها ظاهرة من ظواهر عصرنا الحديث تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة والاستجمام وحب التمتع بالمناظر الطبيعية، وهو ما يولد الشعور بالبهجة والراحة النفسية والجسدية ويجدد الطاقة الجسمية والعقلية (بخيت عبد الله، 2007، ص 379).

أما معجم أكسفورد فيعرف السياحة تعريفا لغويا حديثا، على أنها رحلة تبدأ من المنزل أو مكان الإقامة وتنهي إليه، ويتم خلالها زيارة عدد من الأماكن والمناطق عن طريق وسيط يتمثل في شركات سياحية محترفة (بخيت عبد الله، 2007، ص 379).

ولأهميتها العالمية ودورها الفعال في الدفع من عجلة التنمية في مختلف الدول، فقد أُنشأت المنظمة العالمية للسياحة، لمتابعة كل الأنشطة السياحية على المستوى العالمي، وعرفت هذه المنظمة السياحة، على أنها أنشطة الأشخاص الزائرين لمناطق وأماكن غير أماكن إقامتهم الأصلية، لمدة لا تزيد عن سنة كاملة، قصد الترفيه أو الاستجمام أو لأغراض شخصية أخرى (Département des affaires économiques et sociales, Publication des Nations Unies, 2009, page 1)

واستنادا إلى التعاريف السابقة، لن نجانب الصواب إذا عرفنا السياحة بأنها من الظواهر الحديثة المصاحبة للتطور الذي عرفه الإنسان في هذه الحقبة، بحيث تعتبر

ظاهرة اجتماعية، ثقافية واقتصادية تستلزم تحرك الأشخاص وانتقالهم من أجل الراحة والاستجمام واكتشاف المناظر الطبيعية، وقد يكون هذا التنقل من أجل مآرب دينية أو مآرب تجارية أو مآرب علاجية استشفائية، وللإحاطة أكثر بمختلف أنواع السياحة ارتأينا أن ندرج في الفقرة التالية أهم أنواع السياحة المتعارف عليها في عصرنا الحاضر.

I-2-أنواع السياحة: عطفا على ما تم التطرق إليه مسبقا، يمكن تقسيم السياحة إلى عدة أنواع حسب دوافع وأسباب تنقل الأشخاص، ويمكن تلخيصها فيما يلي(عوينان، 2013 ص 9):

أ. السياحة الدينية: يعتبر هذا النوع من السياحة أقدم الأنواع على الإطلاق، فقد عرف الإنسان هذه السياحة منذ العصور الغابرة، فقد كانت مكة المكرمة، محجا ومقصدا للحجيج منذ عصر سيدنا إبراهيم عليه السلام، ولازالت إلى أيامنا هذه أفواج الحجيج تفد من كل فج عميق، إلى هذه البقاع المقدسة، من أجل أداء مناسك الحج الذي يعتبر ركنا من أركان الإسلام الخمسة، أو أداء مناسك العمرة التي هي من أفضل الأعمال بعد الحج، وقد يصاحب هذا النوع من السياحة زيارة المرافق الدينية أو المساجد أو أماكن تاريخيا لها بعد ديني وروحي وكانت شاهدة على مراحل من تاريخ الشعوب والحضارات.

ب. السياحة الترفيهية والاستجمامية: يعتبر هذا النوع من السياحة من أكثر أنواع السياحة انتشارا وتأثيرا على اقتصاديات الدول، ويعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر المناطق اجتذابا للسياح، لما يحويه من مناطق سياحية جذابة ومناظر طبيعية خلابة، فهو قبلة سياحية مفضلة لدى شريحة واسعة من السياح والزائرين على مدار السنة، ففي فصل الصيف تجتذب شواطئه اللازوردية العذراء ملايين السياح من كافة أصقاع الأرض، أما في الفصول الأخرى فتجتذب المناطق الجبلية والوديان والصحاري نوعا آخر من السياح الشغوفين باكتشاف بالجبال والتزلج على الثلج واكتشاف المناظر الطبيعية الجبلية والصحراوية.

ج. السياحية العلاجية والاستشفائية: يعتبر هذا النوع من السياحة من أنواع السياحة التي بدأت تتموقع وتأخذ حيزا متزايدا في السنوات الأخيرة لما لها من منافع استشفائية وعلاجية، خاصة عند شريحة واسعة من كبار السن والأشخاص الطبيعيين، الذين يحبذون هذا النوع من الاستشفاء والعلاج ويفضلونه على الطرق الحديثة، ويدخل في

دائرة هذا النوع من السياحة زيارة الحمامات والمنابع الحارة أو ما يعرف بالسياحة الحموية، وزيارة المناطق الصحراوية للاستشفاء برمالها الحارة، وكذلك زيارة المنتجعات السياحية البحرية التي تعتمد على مياه البحر في علاج أنواع كبيرة من أمراض العظام والمفاصل وهو ما يعرف بالطلاسو، كما يعد السفر إلى الدول المتطورة في مجال الطب والجراحة لإجراء فحوصات وعمليات جراحية معقدة وغير متوفرة في باقي البلدان من أنواع السياحة العلاجية التي بدأت تنتشر مع انتشار وسائل الترويج السياحي لهذا النوع من السياحة.

إضافة إلى هذه الأنواع توجد مجموعة أخرى من أنواع السياحة بدأت تتطور وتنتشر كالسياحة الرياضية والسياحة التاريخية وسياحة المؤتمرات وسياحة الأعمال...إلخ.

وقد تصنف السياحة أيضا حسب الوجهة التي يتوافد منها السياح، فنفرق بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية، بحيث يعتبر السائح الداخلي أو الوطني ذلك السائح المواطن الذي يقيم في البلد بصفة دائمة ومنتظمة، في المقابل يعتبر السائح الأجنبي الذي لا يقيم في البلد سائحا خارجيا (شرفاوي 2015 ص 72).

أما السائح فقد عرفه المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة بأنه ذلك الشخص الذي يقيم خارج موطنه الأصلي لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام، وقد اشتمل هذا التعريف على نوعين من الزوار وهما: السائح الذي يقيم في الدولة التي يزورها أكثر من 24 ساعة ومسافر العبور والذي لا يمكث إلا فترة وجيزة تقل من 24 ساعة (صحراوي، السبتي، 2017، ص 51).

بعد هذه اللمحة المختصرة عن مفهوم السياحة وأنواعها، سنعرج فيما يلي إلى إبراز مقومات السياحة في الجزائر، فقد تزاوجت الجغرافيا مع التاريخ في الجزائر، وأنتجت منطقة سياحية تجلت فيها قدرة الخالق جلّ جلاله، بحيث تعتبر من أجمل وأندر بقاع الأرض، ولو استغلت أحسن استغلال لكانت من بين أروع وأهم الوجهات السياحية.

II-مقومات السياحة في الجزائر:

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي، وعاشر بلد في العالم من حيث المساحة، هذه المساحة الشاسعة المترامية الأطراف جعلت الجزائر من أكثر البلدان تنوعا بالموارد الطبيعية السياحية وأندرها على الإطلاق، بحيث يصعب إيجاد بلدان تحوز على هذا التنوع الطبيعي المتميز، فساحلها البحري يمتد على مسافة تفوق 1280 كلم، يزخر بالعديد من الشواطئ

والخلجان العذراء اللازوردية، بحيث يصنف الكورنيش الذي يمتد من ولاية بجاية إلى ولاية جيجل على مسافة تقارب 45 كلم من بين أجمل المناطق الساحلية في العالم، فهو يحتوي على العديد من الخلجان والشواطئ العذراء التي تأسر ناظرها بجمالها الخلاب، إضافة إلى وجود حيوانات برية كالقردة والأرانب البرية، كما تزخر منطقة القالة ببحيرات ومناطق رطبة تحوي الكثير من الطيور النادرة، بينما يجد عشاق السياحة الجبلية والتزلج العديد من المرتفعات الجبلية الشاهقة المغطاة بالثلوج، أشهرها مرتفعات الشريعة بالأطلس البليدي القريبة من العاصمة الجزائر والتي يتجاوز ارتفاعها 1600 م، ومرتفعات جرجرة التي تحوي العديد من المنتجعات الشتوية ويبلغ أعلى ارتفاع بها 2308 م عند قمة لالة خديجة، بينما تعتبر قمة الشيليا في جبال الأوراس أعلى قمة جبلية في الشمال الجزائري بارتفاع قدره 2328 م، وقد أُدرجت أغلب مناطق الجذب السياحي في الجزائر سواء التي تقع في الشمال أو تلك المتواجدة في الجنوب ضمن محميات طبيعية أو حظائر وطنية، فقد أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة وطنية عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيئي والحيواني وتعتبر من أجمل المناطق في العالم، بحيث تتواجد ثماني حظائر منها في الشمال وواحدة في منطقة السهوب واثنتين بأقصى الصحراء:

- حظيرة الشريعة وتتربع على مساحة قدرها 27000 هكتار وتعتبر هذه الحظيرة من أكثر الحظائر اجتذابا للزائرين لاحتوائها على العديد من المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه وميدان للتزلج، ولأهميتها وكثرة الطلب عليها، تم تزويدها بمصاعد هوائية تربطها بمدينة البليدة التي تقع في سفوحها، وذلك لتجنب استعمال الطريق الجبلية الوعرة الموصلة إلى قمة مرتفعات الشريعة؛
- حظيرة جرجرة وتتربع على مساحة قدرها 18850 هكتار، وتحوي هذه الحظيرة منتجع تيكجدة الشتوي المعروف لدى رياضيي التزلج على الثلج، ويعتبر هذا المنتجع من المناطق التي تجذب العديد من رياضيي النخبة لوقعها على ارتفاع يفوق 2000م ولاحتوائها على العديد من الميادين والملاعب الرياضية؛
- حظيرة ثنية الحد بولاية تيسمسيلت والتي تتربع على مساحة قدرها 3425 هكتار؛
- حظيرة بلزمت بولاية باتنة والتي تتربع على مساحة قدرها 60 ألف هكتار، تحوي هذه الحظيرة العديد من النباتات النادرة على رأسها شجرة الأرز التي لا تنمو إلا في جبال

الأوراس أو الجبال القريبة منه وعلى ارتفاعات تتعدى 1800 م، كما يعيش في هذه المحمية العديد من الحيوانات والطيور النادرة كالعقاب والنسر الملكي؛

- حظيرة تازة بولاية جيجل والتي تمتد على طول الكورنيش البحري وتبلغ مساحتها 3807 هكتار وتحوي الكثير من الوديان والبحيرات، كما يعيش فيها العديد من الحيوانات البرية على رأسها القردة والطيور والجوارح؛
- حظيرة القالة في أقصى الشرق الجزائري على الحدود مع جمهورية تونس، والتي تمتد على مساحة 77 ألف هكتار على ساحل البحر الأبيض المتوسط، تحوي هذه الحظيرة العديد من البحيرات والمناطق الرطبة التي تعتبر موطنا للعديد من الطيور المهاجرة والطيور القارة، وقد صنفت بعض المناطق من هذه الحظيرة كمحميات طبيعية من طرف منظم اليونسكو؛
- حظيرة قورايا بولاية بجاية وهي من الولايات الساحلية المعروفة بشواطئها ومخيماتها الصيفية العديدة، تزخر هذه المنطقة بتنوع نباتي وحيواني قل نظيره، إذ تحتوي على 75 نوعا من النباتات و220 نوعا حيوانيا؛
- حظيرة تلمسان بأقصى الغرب الجزائري، تمتد هذه الحظيرة على مساحة قدرها 8225 هكتار، تحتوي هذه الحظيرة على العديد من الغابات ومناطق التنزه وهي بذلك تعتبر رئة منطقة تلمسان ومتنفس الزائرين وسكان المناطق القريبة منها لاحتوائها العديد من الوديان والشلالات؛
- حظيرة الهضاب، وتسمى أيضا حظيرة منطقة حبل عيسى، والتي تقع في المناطق الداخلية السهبية وتوجد بها مناطق للممارسة هواية الصيد وتتميز بوجود طائر الحبار بكثرة، وتتربع على مساحة قدرها 24500 هكتار؛
- حظيرة الهقار بأقصى الجنوب الجزائري وتمتد على مساحة شاسعة تقدر بـ 450000 كلم^2، بحيث تحتوي على مجموعة مترامية الأطراف من الجبال والمرتفعات ذات التكوين البركاني بها العديد من القمم الشاهقة، أعلاها قمة تهات بارتفاع يقدر بـ3003 م وهي أعلى قمة في الجزائر؛
- حظيرة الطاسيلي بأقصى الجنوب الشرقي وتتربع على مساحة قدرها 80000 كلم^2، ويوجد بها مجموعة الوديان والبحيرات الصغيرة النادرة الوجود في مثل هذه المناطق، إضافة إلى وجود آثار لحضارات قديمة ضاربة في جذور التاريخ يقدر عمرها بـ 12000

سنة تركت آثار ورسومات منقوشة في الصخور والأحجار الموجودة في بعض مناطق مرتفعات الطاسيلي(شرفاوية 2015 ص 140).

كما تحوي الجزائر عددا جد معتبرا من المنابع المعدنية والكبريتية الحارة والحمامات الطبيعية الممتدة من شرق الجزائر إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، بحيث لا تكاد توجد منطقة في الجزائر لا يوجد فيها حمام معدني أو منبع حار كبريتي، ومن بين الحمامات المعدنية الأكثر اجتذابا للزوار نجد حمام الصالحين في قالمة وحمام بوحنيفية في معسكر وحمام ريغة في عين الدفلى وحمام السخنة في سطيف (صحراوي، السبتي، 2017، ص 57).

ومع كل هذه المميزات الطبيعية التي حبا اللّٰه عزّ وجل بها الجزائر، إلا أن قطاع السياحة لم ينل القسط الوافر من الاهتمام من قبل السلطات المعنية، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر الكبير على قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الدولة، وبما أن النفط يعتبر من الموارد الفانية التي مآلها الزوال والاضمحلال، بينما تعتبر السياحة من الموارد المستدامة التي لا تنضب، فقد وعت الجزائر الدور الذي يمكن لقطاع السياحة أن يلعبه في دعم برامج التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع التنموية في ظل تدني مداخيل الصادرات النفطية، فعمدت الدولة الجزائرية إلى محاولة تنشيط هذا القطاع من خلال تحديث البنى التحتية التي تعتبر العمود الفقري لكل نشاط سياحي.

III-جهود الدولة الجزائرية في تطوير قطاعها السياحي:

بدأت الدولة الجزائر تعي الدور المحوري لقطاع السياحة في تقديم الدعم في تفعيل وتحقيق النمو الاقتصادي، وإيمانا منها باستدامة هذا القطاع ومساهمته في تمويل العجز المسجل في ميزان مدفوعاتها كلما تذبذبت أسعار المحروقات، فقد عمدت منذ مطلع القرن الحالي إلى محاولة تطوير هذا القطاع من خلال تطوير كل البنى التحتية والمرافق التي من شأنها تحسين قطاعها السياحي انطلاقا من تحديث وتطوير كل البنى التحتية سواء المتعلقة بالنقل أو الفندقة والتي تعتبر من أهم الأعمدة التي يعتمد عليها قطاع السياحة، وسنستدرج فيما يلي كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تطوير مختلف البنى التحتية لديها.

III-1-جهود الدولة الجزائرية في تطوير البنى التحتية: تعتبر وسائل المواصلات والبنى التحتية المتعلقة بها من أهم مقومات السياحة وضرورياتها، بحيث لا يمكن تطوير

القطاع السياحي بوسائل نقل غير متطورة ولا تغطي كامل المجال الجغرافي المقصود زيارته. لذا يعتبر النقل الخدمة التي تصل وتربط بين مراكز تقديم الخدمات والطالبين لهذه الخدمات. وسعيا منها لأهمية وسائل النقل ودورها في ترقية السياحة وزيادة من تأثيرها على التنمية الاقتصادية، سعت الجزائر منذ استقلالها على تطوير شبكة المواصلات بكل أنواعها (الطرق، السكك الحديدية، مترو الأنفاق، النقل البحري والنقل الجوي) والمرافق المتعلقة بها كمحطات النقل الأرضي، المطارات والموانئ، وهي من أهم البنى التحتية المطلوبة والضرورية لتطوير قطاع السياحة وجعله أكثر تنافسية، فهي عصب السياحة وعموده الفقري، وأبرز دلائل التطور والتقدم الاقتصادي، وضرورة من ضرورات البيئة السياحية الملائمة لاستقطاب وجذب السياح وتطوير السياحة.

ومن هذا المنطلق، عمدت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولى لاستقلالها، على تطوير وتوسيع شبكة المواصلات التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية وتحديث كل المرافق المتعلقة بها، وكان لها ما أرادت، فابتداء من سنة 2000 ازداد طول شبكة النقل البري وأصبحت بحلول سنة 2017 أكثف شبكة طرقات برية بالقارة الإفريقية، بحيث أصبح طولها يقدر بـ 133 741 كلم منها أكثر من 3 400 كلم طرق سريعة و1 216 كلم طريق سيار شرق – غرب يربط الحدود الغربية بالحدود الشرقية ويمر عبر عدد كبير من الولايات الشمالية وولايات الهضاب العليا وهو بذلك يعتبر العصب الاقتصادية للمناطق التي يعبرها (ماما فريد، شبكات الطرق السريعة في الجزائر: الاتساق والتوقعات،2017) ، الرابط: http://www.mtp.gov.dz/files/ReseauroutierAlgerie.pdf..

أما فيما يخص النقل بالسكك الحديدية، ولقناعة الدولة الجزائرية بأهميته ودوره الفعال في فك العزلة عن المناطق النائية والمساهمة في الدفع بعجلة النمو، قامت السلطات السياسية منذ سنة 1999 بتسطير برنامج طموح لتحديث وتوسيع الشبكة القديمة وتجديد عربات القطارات سواء المخصصة لنقل البضائع أو تلك الخاصة بنقل المسافرين، وكذلك عملية التحول من استعمال طاقة الديزل إلى استخدام الطاقة الكهربائية، وهذا لوعي الدولة الجزائرية بفائدتها وتأثيرها الإيجابي على البيئة، إذ بحلول سنة 2019 انتقل طول شبكة السكك الحديدية الجزائرية من حوالي 4 000 كلم إلى حوالي 6 300 كلم، وسيبلغ 12 500 كلم بحلول سنة 2025 وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ كل المشاريع المبرمجة وعلى رأسها الخط شرق-غرب الرابط بين الحدود الغربية والحدود الشرقية

للجزائر، والخط السريع (LGV) وخط الهضاب العابر لكل الولايات الداخلية، وكل هذا المجهود المبذول من طرف سلطات الدولة الجزائرية يندرج في سعيها الحثيث على اللحاق بركب الدول الرائدة في مجال النقل بالسكك الحديدية (الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية،2014، البرنامج الوطني للسكك الحديدية)، الرابط: http://www.anesrif.dz/fr/permalink/3036.html..

إضافة إلى النقل بالسكك الحديدية، سعت الجزائر إلى تطوير النقل الحضري داخل كبريات المدن وذلك لامتصاص الاكتظاظ الشديد وتسهيل انتقال المواطنين، فعمدت إلى تطوير الوسائل الحديثة للنقل الجماعي فقامت بتفعيل النقل باستعمال الترامواي في العديد من المدن الداخلية والساحلية منها: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سطيف، عنابة، سيدس بلعباس كما تم تشغيل أول ترامواي في الصحراء بمدينة ورقلة وكان ذلك بتاريخ 20 مارس 2018، أما أول مترو في الجزائر فقد تم إنجازه بالجزائر العاصمة بخط يمتد من ساحة الشهداء إلى مدينة الحراش مع تفرع يصل إلى حي عين النعجة، وتقوم السلطات بتوسيع هذا الخط ليصل إلى باب الزوار والمطار الدولي من جهة الشرق في حين سيصل إلى مدينة براقي من جهة الجنوب، وحسب الإحصائيات التي تجريها مؤسسة مترو الجزائر، فإن عدد المسافرين الذين استعملوا الميترو في سنة 2018 قد بلغ 40 032 641 أي بمعدل 109 678 مسافر يوميا وهي تطمح لبلوغ مليون مسافر يوميا مع انتهاء عمليات التوسعة (مؤسسة مترو الجزائر، 2019، احصائات المسافرين)، الرابط: http://www.metroalger-dz.com/fr/statistiques.php.

ونظرا لشساعة مساحة الجزائر وتباعد مدنها، عمدت السلطات الجزائرية إلى إنشاء عديد المطارات عبر الجهات الأربعة للوطن وخاصة في المدن الجنوبية التي تبعد عن المدن الساحلية بمئات الكيلومترات، وذلك من أجل تسهيل تنقل المواطنين والبضائع باستعمال النقل الجوي، الذي يسمح بتوفير الكثير من الجهد والوقت، وتحتوي الجزائر على 36 مطار تجاري مدني منها 13 مطار دولي، كما يبلغ تعداد أسطول شركتها الوطنية للنقل الجوي 59 طائرة من أنواع مختلفة تضمن نقل حوالي 6,1 مليون مسافر سنويا (الخطوط الجوية الجزائرية، 2019، اللمحة والقيم)، الرابط: https://airalgerie.dz/notre-compagnie/profil-et-valeurs/.

وبما أن الجزائر دولة ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط وتتوسط دول المغرب العربي وتتميز بشريط ساحلي واسع يتعدى 1280 كلم، فهي مهيأة لتصبح بوابة إفريقيا من ناحية الشمال ونافذتها على العالم الغربي خاصة الدول الأوروبية المتوسطية، ووعيا منها بأهمية الشريط الساحلي ودوره في دعم قطاع السياحة خاصة المتعلقة بالسياحة الاستجمامية الصيفية، سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير النقل البحري، وقامت بإنشاء موانئ جديدة بمواصفات عالمية وكذلك توسيع الموانئ القديمة وتحديثها، ويحتوي الشريط الساحلي الجزائري على 45 ميناء، منها 11 ميناء مختلط (تجاري، صيد بحري ومحروقات) وميناءين مخصصين لتصدير المحروقات (ميناء سكيكدة-شرق وميناء بطيوة -وهران) و31 مرفأ للصيد البحري ومرفأ ترفيهي بسيدي فرج (وزارة الأشغال العمومية والنقل) الرابط: http://www.mtp.gov.dz/fr/permalink/3034.html.

أما فيما يخص الهياكل الفندقية ومراكز الإيواء السياحية فقد بدأت تظهر جهود الدولة جليا في العدد المتنامي للفنادق السياحية المصنفة، فقد انتقل عدد الفنادق خمسة نجوم من 08 فنادق بسعة 4242 سرير سنة 2013 إلى 13 فندقا بسعة 6734 سرير سنة 2016، أما الفنادق أربعة نجوم فقد أصبح عددها 12 فندقا بسعة 2810 سرير سنة 2016 بعدما كان 05 فنادق بسعة 1600 سرير سنة 2013 (صحراوي، السبتي، 2017، ص 59).

III-2-جهود الدولة الجزائرية المبذولة في الجانب القانوني والتنظيمي: إيمانا منها بضرورة التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المستدام، بذلت الدولة الجزائرية جهودا معتبرة من أجل ترقية وتطوير قطاع السياحة، فقامت انطلاقا من سنة 1998 بإنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-70،الصفحة 30)، وكانت المهمة الرئيسية لهذه الوكالة هي تسيير وترقية السياحة الوطنية، وكذلك الاستغلال العقلاني والمستدام للثروة السياحية الوطنية والحفاظ عليها، ثم بحلول سنة 2006 قامت السلطات الجزائرية بإطلاق المخطط التوجيهي القطاعي للتهيئة السياحية، وأسندت مهمة متابعة وتنفيذ هذا المخطط إلى الهيئات التالية: الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي، الديوان الوطني للسياحة والوكالة الوطنية للتنمية السياحية، أما على الصعيد البيداغوجي فقد قامت الجزائر بإنشاء مدارس عليا ومعاهد مختصة في ميدان

السياحة والفندقة على غرار المدرسة الوطنية العليا للسياحة والمعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية (بن مويزة ,2018 ، ص387).

أما الجهود المبذولة في الجانب التنظيمي والقانوني، فقد قامت الجزائر بسن مجموعة من المراسيم والقوانين المنظمة لقطاع السياحة، نلخصها فيما يلي (بن مويزة ,2018 ، ص 387):

- **المرسوم التنفيذي 85-14 المؤرخ بتاريخ 26 جانفي 1985 والمتعلق باستغلال أماكن التخييم؛**
- **القانون 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة؛**
- **القانون 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار؛**
- **القانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد التي تحكم الاستغلال السياحي للشواطئ؛**
- **المرسوم التنفيذي 06-224 المؤرخ بتاريخ 21 جوان 2006 والمتعلق بنشاط الأدلاء السياحيين؛**
- **المرسوم التنفيذي 07-69 المؤرخ بتاريخ 19 فيفري 2007 والمتعلق باستغلال المياه الحموية والمنابع الحارة والكبريتية؛**

أما الجهود المبذولة في الجانب الترويجي والإعلامي فقامت الجزائر بإطلاق عدة مبادرات ترويجية وتحسيسية نذكر منها:

- **المرسوم التنفيذي 04-81 المؤرخ بتاريخ 14 مارس 2004 والمتعلق بإنشاء بنك المعطيات السياحية؛**
- **المرسوم التنفيذي 08-224 المؤرخ بتاريخ 14 جويلية 2008 المتعلق بإنشاء المهرجان الدولي للسياحة الصحراوية؛**
- **المرسوم التنفيذي 08-374 المؤرخ بتاريخ 26 نوفمبر 2008 المتعلق بإنشاء المهرجان الدولي للسياحة والأسفار؛**
- **القرار المؤرخ بتاريخ 29 ماي 2011 المتعلق باستحداث اليوم الوطني للسياحة؛**
- **المرسوم التنفيذي 14-19 المؤرخ بتاريخ 21 جانفي 2011 المتعلق بإنشاء صندوق الترقية السياحية؛**

وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها، بحيث انطلاقا من سنة 2013 إلى نهاية سنة 2018 تم إطلاق 1014 مشرع سياحي سيوفر 232000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، كما ستمكن هذه المشاريع من زيادة سعة الفنادق والمنتجعات السياحية بـ 164733 سرير (الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، حوصلة المشاريع المستحدثة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، 2019، الرابط: http://www.andt-dz.net).

وتسعى الجزائر في القريب العاجل إلى إطلاق مشروع المجلس الوطني للسياحة الذي سيكون مكسبا لقطاع السياحة، بحيث سيكون همزة وصل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة المباشرة بقطاع السياحة، وللأهمية العظمى التي توليها السلطات العليا للجزائر، سيكون المجلس الوطني للسياحة تحت وصاية الوزير الأول.

IV-استعراض دور وأهمية تطوير قطاع السياحة في تفعيل تحقيق برامج التنمية الاقتصادية:

أضحت السياحة في أيامنا هذه من بين أهم الموارد الاقتصادية للدول، إذ يمكن اعتبارها موردا دائما أو نفطا لا ينضب، فحسب المنظمة العالمية للسياحة *UNWTO* وفي تقريرها الصادر سنة 2019 بلغ عدد السياح الوارد على المستوى العالمي سنة 2018 1,5 مليار سائح أي بزيادة قدرت بـ 5% مقارنة بسنة 2017، بينما بلغ حجم المداخيل التي وردت إلى دول العالم 1,7 تريليون دولار، وهو ما يجعل قطاع السياحة أقوى مورد للعملة الصعبة على المستوى الدولي (World Economic Forum, The Travel & Tourism [1] Competitiveness Report 2019, http://reports.weforum.org/ttcr)، وعليه فإن السياحة اليوم تعد أحد أهم سبل تفعيل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في مختلف الدول، لاسيما المتخلفة منها التي هي في أمس الحاجة إلى النمو والتطور، خاصة بعد فشلها في تحقيق أهداف جهودها التنموية المبذولة في العقود الماضية، الأمر الذي جعل هذه الدول واعية وموقنة بضرورة تبني برامج وسياسات تنموية أخرى، مبنية بالدرجة الأولى على فلسفة تطوير قطاعها السياحي ليسهم في تغطية العجز التمويلي وندرة رأس المال الذي تشتكي منه هذه الدول، فالسياحة أصبحت اليوم من الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها الدول، للمضي قدما في تحقيق أهداف برامجها التنموية المسطرة بمختلف أشكالها ومجالاتها.

وسنستعرض من خلال هذا المحور نقطة هامة ومهمة جدا، ألا وهي الدور الذي يلعبه تطوير قطاع السياحة –بصفته أحد أهم مكونات الاقتصاد– في تفعيل وإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وقد رأينا حسب تصورنا أنه يمكن توضيح أهمية هذا الدور، من خلال العلاقة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): شرح العلاقة السببية بين تطوير قطاع السياحة وتفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية

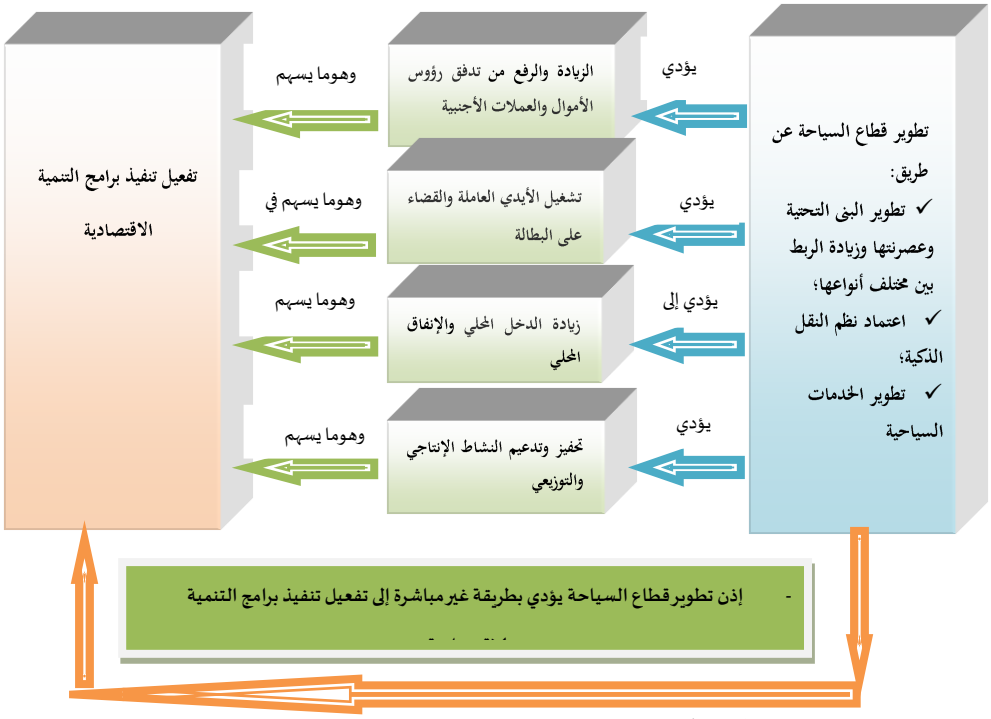

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن العلاقة بين تطوير قطاع السياحة وتفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، هي علاقة غير مباشرة، إذ أن تطوير قطاع السياحة يؤثر بشكل فعال وإيجابي على بعض العوامل الفعالة والأساسية لتفعيل وإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تطوير قطاع السياحة يؤدي دورا مهما وغير مباشر في تفعيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من خلال العمل على:

IV-1-توفير العملة الصعبة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات في مجال السياحة والاقتصاد أن القطاع السياحي المتطور يساهم بشكل كبير وفعال في توفير قدر هام من العملة الصعبة الضرورية والمفيدة في تنفيذ برامج وخطط التنمية بمختلف مجالاتها وفروعها، فالسياحة هدفها الأساسي والأول هو العمل على توفير أكبر قدر من العملة الصعبة عن طريق تسويق وبيع أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات للسياح، وهوالأمر الذي ينعكس أثره في المستقبل القريب والبعيد بالإيجاب على نمو الدخل المحلي الفردي والكلي، وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسن مستوى المعيشة ونوعية الحياة لأفراد المجتمع، مما ينجر عنه دعم التنمية الشاملة على المستوى المحلي والدولي (أمحمدي بوزينة، مارس 2016، ص 82).

كما أن عملية تطوير القطاع السياحي من شأنها أن تساهم في زيادة تدفق العملة الصعبة عن طريق فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب وتشجيعهم إنشاء الفنادق والمطاعم والنوادي الرياضية والمنتجعات...،وهو الأمر الذي سيترتب عنه –إضافة إلى زيادة تدفق العملة الصعبة- توفير عدد هام من مناصب العمل، وزيادة قيمة حصيلة الإيرادات العامة، وإنعاش وتنشيط الدورة الاقتصادية عن طريق إيجاد التوازن المناسب بين العرض والطلب، وهذه النتائج في مجملها تضمن للدولة توفر الأموال اللازمة والضرورية لتنفيذ وتجسيد برامج التنمية (بوعموشة، 2012/2011، ص 38).

IV-2-توفير مناصب العمل والتقليل من حجم البطالة:

بما أن السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، وتعتمد على العامل البشري بالدرجة الأولى وبشكل كبير، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الأخرى، فإنها تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في توفير العديد من مناصب العمل[1]، وهو الأمر الذي أكده المجلس العالمي للسياحة في أحد التقارير الصادرة عنه، حين نص على أن القطاع السياحي ساهم في إيجاد أكثر من مليون منصب عمل شهريا بشكل مباشر وغير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1997 (بوعموشة، 2012/2011، ص 81) ، فمثلا عملية إنشاء

[1] يتميز القطاع السياحي بأنه من الصناعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، والتي تتوزع في خدمات وكلاء السفر وشركات الطيران، الفنادق والإرشاد السياحي، المطاعم والمقاهي...، كما أن السياحة صناعة مرتبطة بباقي مجالات الحياة الأخرى كالنقل والمواصلات، الصناعات التقليدية، خدمات الهاتف والانترنت، وهذا ما يجعلها قادرة على خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ودعم التوظيف والقضاء على البطالة ومن ثمة تحسين مستويات المعيشة لدى الأفراد.

فندق تؤدي إلى توفير مناصب عمل دائمة ومؤقته داخل هذا الفندق، وظيفتها القيام بتقديم الخدمات الفندقية والقيام بالصيانة والتسيير والإدارة والحراسة ...، كما أن عملية إنشاء هذا الفندق بمختلف مراحلها تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى توظيف العديد من العمال وظيفتهم القيام بأعمال البناء والتهيئة والتجهيز، وكذلك تعمل على توفير العديد من مناصب العمل في الأنشطة ذات الصلة بهذا الفندق مثل النقل والتجارة...

وعليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى، مما يجعلها تسهم بشكل كبير في إيجاد وتوفير العديد من مناصب العمل، وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وهوالأمر الذي يترتب عليه وتنامي كل من الدخل والإنفاق والإدخار سواء على المستوي الفردي أو الكلي، وهي عوامل ومؤشرات هامة وضرورية في تفعيل تنفيذ البرامج والخطط التنموية.

IV-3-تحفيز وتدعيم النشاط الإنتاجي والتوزيعي (المساهمة في تسويق المنتجات وتحفيز المنتجين على الاستمرارية والزيادة في الإنتاج):

إن الإنفاق السياحي يؤثر إيجابيا على العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تزود النشاط السياحي بالسلع والخدمات، وذلك من خلال تسويق المنتجات وتحفيز المنتجين على الاستمرارية والزيادة في الإنتاج، فقد أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات في مجال السياحة والاقتصاد، أن السياح يحتفضون بجزء هام وكبير من ميزانيتهم لإنفاقه على شراء السلع والخدمات من البلدان التي يزورونها، وهذا الإنفاق اقتصاديا يعتبر نوع من أنواع تصدير المنتجات الوطنية إلى خارج الوطن، لكن دون الحاجة إلى شحنها وتسويقها في الخارج (صبحي عبد الحكيم، أحمد الديب، 2001، ص 158)، وعليه فإنه كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير، وهذا ينعكس حثما إيجابيا على حركية الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات نموه، عن طريق المساهمة في إيجاد منفذ لتسويق السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، وهوالأمر الذي يعمل على تشجيع وتحفيز المنتجين المحليين على الاستمرارية في الإنتاج والتوسع فيه، وهوما ينجر عنه في المستقبل القريب والبعيد زيادة هامة مداخيل الدولة، تسمح لها بالمضي قدما في تنفيذ برامجها التنموية المسطرة.

V-تقييم نمو وتطور قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2017:

يعتبر قطاع السياحة عملاق اقتصاد القرن الواحد والعشرين بلا منازع، فقد إحتل مكانا متميزا بالنسبة لمعظم دول العالم سواء كانت دول صناعية كبرى أودول نامية، وذلك لأهميته في العديد من المجالات، ولو أن في الجزائر دور هذا الأخير وآثاره مازال لم يرقى إلى تطلعات وآمال السلطات، ويمكن تقييم نموتطور قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2017 عن طريق دراسة المؤشرات التالية:

V-1-مؤشر عدد السياح الوافدين للجزائر والمغادرين منها: حسب منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة فإنه يقصد بالسائحين الوافدين عدد الأفراد المسافرين إلى أماكن خارج بلد إقامتهم المعتادة والدائمة، والمكوت بها لمدة لا تتجاوز اتنثا عشر شهرا، وهذا لقضاء أوقات ممتعة أوممارسة أنشطة الأعمال التجارية أولغيرها من الأغراض باستثناء غرض اشتغالهم بنشاط يحصلون مقابله على تعويض من داخل البلد الذي تمت زيارته (منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2017، ص 01). أما السائحون المغادرون فيقصد بهم عدد الأشخاص المغادرين لبلد إقامتهم المعتادة والدائمة إلى أي بلد آخر لأي غرض أخر باستثناء غرض اشتغالهم بنشاط يحصلون مقابله على تعويض من داخل البلد الذي تمت زيارته.

ولتوضيح عدد السياح الوافدين للجزائر والمغادرين منها خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2017، ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (02): عدد السياح الوافدين للجزائر والمغادرين منها خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2017

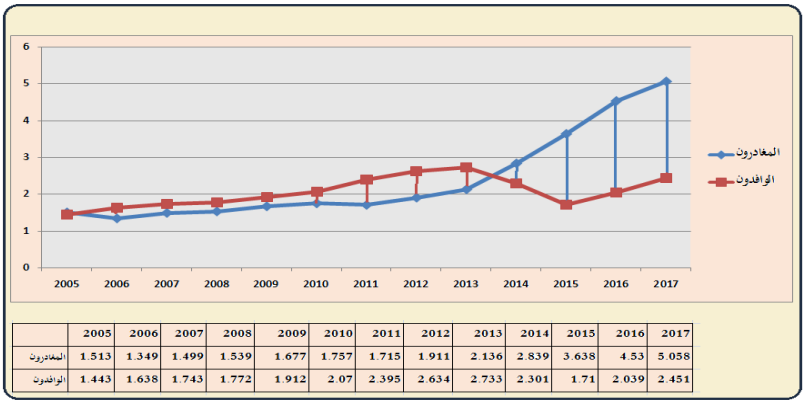

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المغادرون	1.513	1.349	1.499	1.539	1.677	1.757	1.715	1.911	2.136	2.839	3.638	4.53	5.058
الوافدون	1.443	1.638	1.743	1.772	1.912	2.07	2.395	2.634	2.733	2.301	1.71	2.039	2.451

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقرير البنك العالمي لسنوات 2010-2017 متوفرة على الموقع الإلكتروني:

http://api.worldbank.org/v2/fr/indicator/ST. INT.ARVL?downloadformat=excel
http://api.worldbank.org/v2/fr/indicator/ST.INT.DPRT?downloadformat=excel

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن سنة 2005 شهدت تقاربا نسبيا بين عدد السياح الوافدين للجزائر والمغادرين منها، حيث سجل عدد قدر بـ 1443000 سائحا بالنسبة للسياح الوافدين و1513000 سائحا بالنسبة للسياح المغادرين، لتسجل آخر سنة أي 2017، 2451000 سائحا بالنسبة للسياح الوافدين مقابل 5058000 سائحا بالنسبة للسياح المغادرين، أي نسبة المغادرين كانت أعلى من نسبة الوافدين بـ 106.36%، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ضعف خدمة السياحية بالجزائر وارتفاع أسعارها، مما دفع بالكثير من المواطنين لمحاولة البحث عن وجهات سياحية بديلة تأتي على رأسها تونس والمغرب وتركيا، وعلى العموم يمكن من خلال الشكل السابق أن نميز بين ثلاث فترات من حيث تدفق عدد السياح الوافدين للجزائر والمغادرين منها، فالفترة الأولى تنحصر بين 2005-2010، وقد شهدت تقاربا نسبيا واضحا بين عدد السياح الوافدين للجزائر والمغادين منها، لكن بتفوق طفيف لعدد الوافدين وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التحسن الكبير في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، أما الفترة الثانية فهي محصورة بين 2011-2013، وقد شهدت استمرارا سواء في الزيادة المتعلقة بعدد السياح الوافدين للجزائر أوالمغادرين منها، ومع استمرارية تفوق عدد السياح الوافدين للجزائر على عدد

السياح المغادرين منها وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التحسن الكبير في الأوضاع السياحية للجزائر بسبب العمل على تشجيع السياحة الصحراوية والجبلية، ضف إلى ذلك استفادة الجزائر سياحيا من فترة الربيع العربي التي شهدتها كل من تونس ومصر وسوريا، وتنامي حجم تدفق السياح الوافدين من إفريقيا. بينما سجلت الفترة الأخيرة الممتدة مابين 2014-2017، تفوق عدد السياح المغادرين للجزائر على عدد السياح الوافدين إليها، وهذا رغم استمرارية الزيادة المتعلقة بعدد السياح الوافدين للجزائر أوالمغادرين منها، إذ ارتفع عدد السياح المغادرين للجزائر بنسبة معتبرة من 2839000 سائحا سنة 2014 إلى 5058000 سائحا سنة 2017، في حين أن عدد السياح الوافدين للجزائر زاد عددهم بنسبة منخفضة جدا، إذ ارتفع من 2301000 سائحا سنة 2014 إلى 2451000 سائحا سنة 2017، وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب التي يأتي على رأسها كما ذكرنا سابقا ضعف الخدمات السياحية وارتفاع أسعارها مقارنة بالدول المجاورة.

V-2-مؤشرعدد السياح الوافدين للجزائر حسب البلد والغرض: لمعرفة تطور عدد السياح الوافدين للجزائر حسب البلد والغرض ارتأينا إدراج الجول التالي

الجدول رقم (01): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حسب الغرض وبلد الانتماء

السنوات	2013				2014				2015			
الغرض / البلد	راحة واستجمام	رحلات أعمال	في إطار مهمة	المجموع	راحة واستجمام	رحلات أعمال	في إطار مهمة	المجموع	راحة واستجمام	رحلات أعمال	في إطار مهمة	المجموع
تونس	520127	13015	80	533222	455454	18491	11	473956	557397	17857	46	575300
فرنسا	55087	63010	629	118726	63284	57733	255	121272	79549	69945	175	149669
المغرب	13601	13151	8	26760	20025	17936	0	37961	34768	18663	6	53437
الصين	1548	22784	112	24444	274	27294	52	27620	534	47468	54	48056
إسبانيا	10668	23735	52	34455	12515	24782	17	37314	6652	25715	14	32381
تركيا	2285	12051	213	14549	3746	17377	184	21307	6535	25833	165	32533
إيطاليا	5836	16497	127	22460	2997	17214	40	20251	2319	18325	51	20695
ألمانيا	1450	8664	74	10188	1675	9475	42	11192	2138	7412	12	9562
البرتغال	699	7672	42	8413	793	7429	30	8252	842	8028	2	8872
بريطانيا	1334	5799	50	7183	537	7204	16	7757	1182	6494	10	7686
المجموع	612635	186378	1387	800400	561300	204935	647	766882	691916	245740	535	938191

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى: (بن مويزة ، ,2018، ص 368) و

Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques. Production des statistiques du tourisme en Algérie, Programme régional de renforcement des capacités en matière des statistiques du tourisme, de l'OMT, Ministère de l'Aménagement du Territoire du Tourisme et de l'Artisanat , Palais des Nations, Alger,13/15 Février 2017.

من خلال الجدول أعلاه أن يتضح أن تونس تأتي على رأس قائمة الدول التي يتوافد منها السياح إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2013-2015 ثم تليها فرنسا، ويرجع هذا ربما إلى القرب الجغرافي بالنسبة للأولى، والإرث التاريخي بالنسبة للثانية، في حين تتوزع باقي الرتب بين عدد من دول الإتحاد الروبي كإسبانيا وإيطاليا وبين كل من المغرب وتركيا والصين، كما يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه من بين 691916 سائحا وافدا للجزائر سنة 2015 بغرض الراحة والإستجمام نجد غالبيتهم من تونس بعدد بلغ 557397 سائحا، تليها فرنسا بـ 79549 سائحا، تم المغرب في المرتبة الثالثة بـ 34768 سائحا، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب الصين بـ 534 سائحا. أما فيما يتعلق بعدد السياح الوافدين للجزائر بغرض رحلات الأعمال خلال الفترة 2013-2015 فقد عرف زيادة بنسبة، إذ ارتفع هذا العدد من 186378 سنة 2013 إلى 244740 سائحا سنة 2015، والشكل التالي يوضح أكثر توزع عدد السياح المتوافدين بغرض رحلات أعمال على كل دولة من الدول التي توافد منها السياح إلى الجزائر سنة 2015:

الشكل رقم (03): توزع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2015 بغرض رحلات أعمال حسب الدول

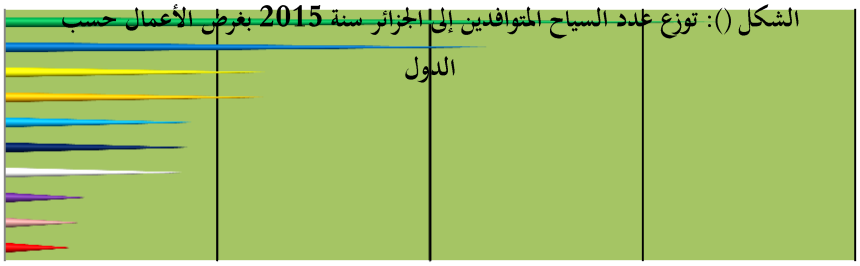

	فرنسا	الصين	تركيا	اسبانيا	المغرب	ايطاليا	تونس	البرتغال	ألمانيا	بريطانيا
عدد السياح الوافدين بغرض الأعمال	69945	47468	25833	25715	18663	18325	17857	8028	7412	6494

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن فرنسا احتلت الصدارة من حيث ترتيب الدول التي توافد منها السياح إلى الجزائر خلال سنة 2015 بغرض رحلات الأعمال، ثم تليها الصين بعدد 47468 سائحا، أما تركيا فحلت ثالثا بـ 25833 سائحا.

V-3-مؤشر الطاقة الفندقية (طاقات الإيواء الفندقي): تمثل الطاقة الفندقية إمكانية البلد على استيعاب السياح، فهي تعكس نوعية المنتوج السياحي المقدم ومدى اهتمام البلد بالقطاع السياحي وتقدمه في هذا المجال. ولقد عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة، لكن مع الأسف هذا التطور يبقى بعيدا إذا ما قورن مع مستوى الطاقات التي تتوفر عليها بعض دول الجوار، وفيما يلي ندرج الجدول رقم الذي يبين تطور عدد الفنادق والأسرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2013-2014:

الجدول رقم (02): تطور عدد الفنادق والأسرة في الجزائر خلال سنتي 2013-2014

القطاع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
عمومي	65	18613	65	18613
خاص	1062	74313	1059	74744
جماعات محلية	42	2006	54	3134
مختلط	07	3872	07	3114
المجموع	1176	98804	1185	99605

المصدر: الجزائر، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، احصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2015، ص8.

الشئ الملاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الفنادق في القطاع الخاص أكبر من عدد الفنادق في القطاع العام لكن الطاقة الإستيعابية في القطاع العمومي أكبر، أما فيما يخص الوضعية الفندقية من حيث التصنيف، نجد أن أغلب الفنادق الجزائرية غير مصنفة وهوالأمر الذي يوضحه من خلال إدراج الشكل التالي:

الشكل رقم (04): النسبة المئوية لعدد الفنادق في الجزائر حسب التصنيف من مجموع الفنادق خلال سنة 2016

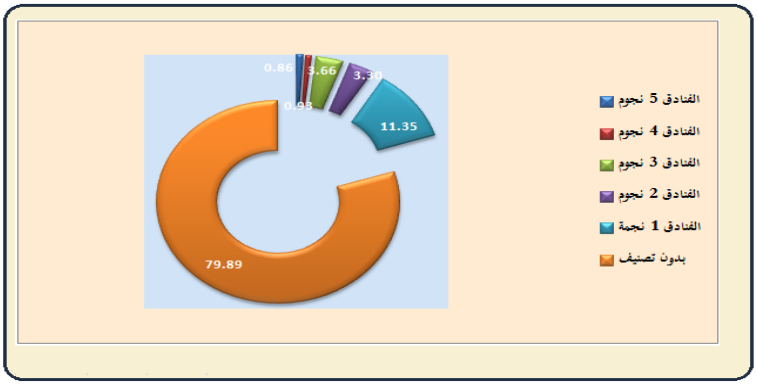

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا على المعطيات المأخوذة من (صحراوي، السبتي، 2017، ص 59).

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أغلب الفنادق الجزائرية غير مصنفة وتشكل نسبة 79.89% في سنة 2016، والمعروف عن هذا النوع من الفنادق أنها عادة ماتكون خدماتها رديئة وغير تنافسية وأسعارها منخفضة، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على المنتوج السياحي الوطني، ويؤذي به إلى البقاء بعيدا عن المستوى المطلوب الذي يساهم في جذب السياح.

VI-إبراز تأثير تطوير السياحة الجزائرية على بعض عوامل تفعيل التنمية الاقتصادية:

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقييم مدى تأثير قطاع السياحة في الجزائر على تفعيل تنفيذ التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمة في توفير العملة الصعبة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير مناصب العمل وتحفيز وتدعيم النشاط الإنتاجي. كما نهدف من خلال هذا المحور إلى توضيح وإبراز أهمية التأثير الإيجابي لتطوير قطاع السياحة في الجزائر، على تفعيل تنفيذ برامجها التنموية، وهذا انطلاقا من إبراز وتوضيح هذا التأثير على نفس عوامل تفعيل تنفيذ التنمية السابقة الذكر، في بعض البلدان العربية المتقاربة والمشابهة للجزائر من حيث المقومات السياحية. ولتحقيق الأهداف والأغراض المرجوة من وراء التطرق إلى هذا المحور، يتوجب علينا التطرق بنوع من الدقة والتفصيل إلى دراسة المؤشرات التالية:

VI-1-مؤشر نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات: يتم إبراز أهمية تطوير السياحة في توفير العملة الصعبة بالدرجة الأولى عن طريق تتبع تطور نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإيرادات السياحية يندرج تحتها كل الأموال التي يدفعها السياح الوافدين لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك المدفوعات الموجهة لشركات النقل الوطنية بغرض النقل الدولي)، وأية مبالغ مدفوعة مقدما نظير السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها في البلد الوجهة، والشكل التالي يبين نسبة مساهمة إيرادات قطاع السياحة في إجمالي الصادرات، وهذا بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب ولبنان والأردن[1]:

[1] تجدر الإشارة إلى أن اختيار هذه الدول تم لاعتبارها من أكثر الدول العربية استقطابا للسياح وتتقارب وتتشابه إلى حد كبير مع الجزائر من حيث الإمكانات والشروط السياحية، إضافة إلى القواسم المشتركة بينها كالدين واللغة والثقافة.

الشكل رقم (05): نسبة مساهمة إيرادات السياحة في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2017 لكل من الجزائر، لمغرب، الأردن ولبنان

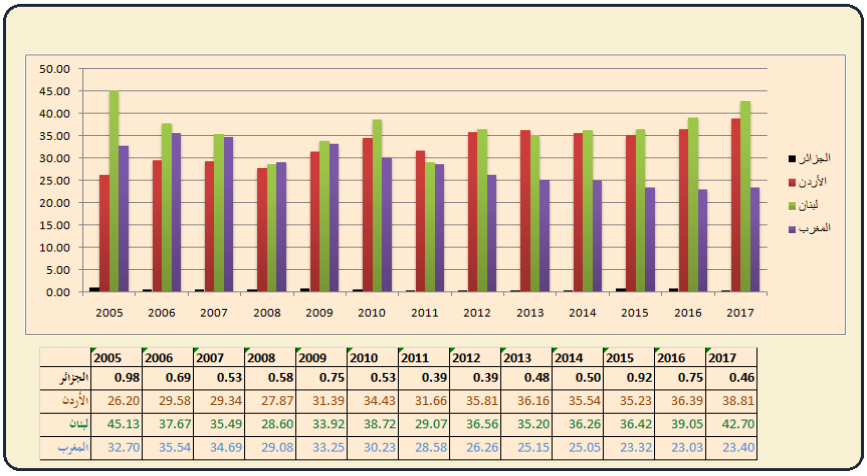

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0.98	0.69	0.53	0.58	0.75	0.53	0.39	0.39	0.48	0.50	0.92	0.75	0.46
الأردن	26.20	29.58	29.34	27.87	31.39	34.43	31.66	35.81	36.16	35.54	35.23	36.39	38.81
لبنان	45.13	37.67	35.49	28.60	33.92	38.72	29.07	36.56	35.20	36.26	36.42	39.05	42.70
المغرب	32.70	35.54	34.69	29.08	33.25	30.23	28.58	26.26	25.15	25.05	23.32	23.03	23.40

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقرير البنك العالمي لسنوات 2010-2017 متوفرة على الموقع لإلكتروني:
http://api.worldbank.org/v2/fr/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?downloadformat=excel

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا جليا مدى تأخر الجزائر في هذا المؤشر مقارنة بكل من المغرب والأردن ولبنان، بل إن ضعف نسبة مساهمة قطاع السياحة الجزائري في صادراتها واضح وجلي، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في الصادرات 0.98%، وهذا مرده إلى أن حجم تدفقات السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2008) لم يعرف تطورا كبيرا مما انعكس بالسلب على حجم التدفقات المالية على قطاع السياحة، ويعود ذلك إلى تهميش هذا القطاع بشكل رهيب وعدم الإهتمام به من طرف السلطات، وإعتباره قطاعا غير حيوي أوثانوي من حيث الإيرادات.

وبصفة عامة فإنه من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة إيرادات قطاع السياحة الجزائري في صادراتها تعد ضعيفة ومنخفضة جدا وهذا طيلة الفترة الممتدة مابين 2005-2017، في حين أن نسبة مساهمة إيرادات قطاع السياحة في صادرات لبنان قد بلغت 45.13% سنة 2005، لتستقر في نهاية الفترة (أي سنة 2017) 42.7% وهذا يبين أن قطاع السياحة اللبناني يساهم بنسبة كبيرة في توفير العملة الصعبة، ، أما نسبة

مساهمة إيرادات قطاع السياحة في صادرات الأردن فقد بلغت 26.2% **سنة** 2005، **لتستقر عند** 38.81% **سنة** 2017، **مسجلة تحسنا ملحوظا وبنسبة متزايدة مقارنة بلبنان.**

إن مقارنة نسبة مساهمة إيرادات قطاع السياحة للجزائر في صادراتها، مع نسبة مساهمة الأيرادات السياحية في صادرات كل من لبنان والأردن والمغرب توضح التأخر الكبير للجزائر في هذا المجال، إذ تعتبر كل من الأردن ولبنان والمغرب وجهات سياحية بامتياز، كما أن درجة استقطابها للسياح العرب خاصة من الخليج تكاد تكون شبه كاملة، بينما تبقى الجزائر ضعيفة في هذا المؤشر وتحتاج إلى بدل المزيد من المجهودات والتحسينات، وهوأمر واضح في وضعية القطاع السياحي للجزائر وهذا رغم مجهودات الدولة في صياغة السياسات وتحديد أولويات وخطط الدعم المالي والهيكلي.

VI-2-مؤشر نسبة مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر أهمية قطاع السياحة في تسويق السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن وتحفيز المنتجين على الاستمرارية والزيادة في الإنتاج، وذلك من خلال قياس مساهمة السلع والخدمات المباعة للسياح في تكوين وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي يقاس على ضوئها صحة وقوة ونمو الاقتصاد، حيث أن ضعف الاقتصاد في النهاية يعني أرباحا أقل للشركات وهو ما ينعكس سلبا عليها، أما أن يكون الاقتصاد في وضع صحي أفضل، فإن ذلك يعني معدلات أقل للبطالة، وارتفاعا للأجور، وزيادة في الإنفاق...

إن مجلس السياحة والسفر العالمي يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ ومعتبر في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يصل متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 10% **(صحراوي، السبتي، ديسمبر** 2017، **ص** 64) ، **في حين أنه في الجزائر من خلال ما هومعروض في الجدول** (03)، **نجد أن هده النسبة لم تتعدى** 1.2% **طيلة الفترة الممتدة مابين** 2008-2017؛

الجدول رقم (03): نسبة مساهمة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2017 لكل من الجزائر، المغرب، الأردن ولبنان

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	0.28	0.26	1.2	0.14	0.14	0.16	0.15	0.2	0.15	0.1
نسبة مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للأردن	15.88	14.37	16.38	14.87	16.33	15.1	15.18	13.06	12.61	13.63
نسبة مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبنان	21.61	20.17	20.9	16.96	16.64	15	14.15	14.18	14.39	15.14
نسبة مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب	9.6	8.6	8.77	8.97	8.64	7.67	8.24	7.67	7.66	8.28

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة معطيات البنك الدولي المتاحة عبر
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

من خلال ماهو معروض في الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال وهذا طيلة الفترة الممتدة مابين 2008-2017، حيث أن أعلى نسبة مسجلة كانت سنة 2010 ب 1.2% في حين أن أدنى نسبة مسجلة بلغت 1% وقد تم تسجيلها خلال سنة 2017، وهذه النسب تبين صعف مساهمة قطاع السياحة الجزائري في تسويق السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن وتحفيز المنتجين على الاستمرارية والزيادة في الإنتاج، وعلى العكس من ذلك بالنسبة لكل من الأردن ولبنان، إذ تبين الإحصائيات الموجودة في الجدول أعلاه أن قطاع السياحة في هاتين الدولتين يلعب دورا بالغ الأهمية في تسويق السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن وتحفيز المنتجين على الاستمرارية والزيادة في الإنتاج، فقد تجاوزت نسب مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الإجمالي لكلتا الدولتين طيلة الفترة الممتدة مابين 2008-2017، متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

VI-3-مؤشر مساهمة السياحة في التشغيل: يبين الجدول التالي نسبة مساهمة قطاع السياحة الجزائري في توفير مناصب العمل خلال الفترة الممتدة مابين 2008-2016:

الجدول رقم (04) : تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العاملين في قطاع السياحة	182000	198000	213000	220000	224028	256775	261289	333000	343000

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتمادا على كل من: (صحراوي، السبتي، ديسمبر 2017، ص 65). و(عبد الرحمان، بن عوة، 2018، ص 159).

من خلال ماهو معروض في الجدول أعلاه بان عدد العمالة في قطاع السياحة الجزائري تزايد تدريجيا خلال الفترة الممتدة مابين 2008-2016، حيث أن عدد العمال في السياحة الجزائرية كان 182000 عامل سنة 2008 ليصل إلى ما يقارب 343000 عامل سنة 2016، فقد ساهمت السياحة الجزائرية سنة 2016 في توفير ما نسبة 03% من إجمالي التشغيل في الجزائر، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة لكن بشكل بطيء سنة 2026 لتصل إلى 3.3%؛ أي ما يمثل حوالي475 ألف منصب شغل. وهذا العدد يبقى ضعيف جدا، خاصة إذا تم مقارنتها ببعض الدول العربية، فمثلا في الأردن خلال سنة 2016 تجاوز عدد الوظائف في قطاعها السياحي ال 50 ألف وظيفة وهي تمثل نسبة 83% من إجمالي التشغيل في الأردن (جمعية الفنادق الأردنية، 2016، الرابط: http://johotels.org/NewsViewar.aspx?NewsID=78)، وهو ما جعل قطاعها السياحي يكتسب سمعة جيدة في توفير الوظائف خاصة في الفنادق والمطاعم الفاخرة بمتوسط أجر (423 دينار) بالاضافة الى الأمن الوظيفي الذي يفوق أي قطاع آخر.

الخلاصة :

جاء هذا البحث ليبين أهمية الدور الذي يلعبه تطوير قطاع السياحة في الجزائر بصفة خاصة -ودول العالم بصفة عامة-، كآلية لتفعيل تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية في ظل تدني إيراداتها البترولية، وقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

- **أن السياحة هدفها الأساسي والأول هو العمل على توفير أكبر قدر من العملة الصعبة عن طريق تسويق وبيع أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات للسياح؛**
- **أن تطوير القطاع السياحي من شأنه أن يساهم في زيادة تدفق العملة الصعبة عن طريق فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على إنشاء الفنادق والمطاعم والنوادي الرياضية والمنتجعات...؛**

- **أن تطوير القطاع السياحي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في إيجاد وتوفير العديد من مناصب العمل، وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة؛**
- **أن تطوير القطاع السياحي من شأنه أن يزيد من حركية الاقتصاد الوطني ويرفع معدلات نموه، ويتحقق هذا عن طريق المساهمة في إيجاد منفذ لتسويق السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن،**
- **أن قطاع السياحة في الجزائر تشير أغلب المؤشرات السياحية على ضعفه وعدم تطوره، خاصة من حيث ردائة خدماته وارتفاع أسعارها، مما دفع بالكثير من المواطنين بالبحث عن وجهات سياحية بديلة يأتي على رأسها تونس والمغرب وتركيا؛**
- **أن حجم تدفقات السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2008) لم تعرف تطورا كبيرا مما انعكس بالسلب على حجم التدفقات المالية على قطاع السياحة، ويعود ذلك إلى تهميش هذا القطاع بشكل رهيب وعدم الإهتمام به من طرف السلطات، وإعتباره قطاعا غير حيوي أوثانوي من حيث الإيرادات؛**
- **أن نسبة مساهمة إيرادات قطاع السياحة الجزائري في كل من صادراتها وناتجها الداخلي الإجمالي تعد ضعيفة ومنخفضة جدا وهذا طيلة الفترة الممتدة مابين 2005-2017؛**
- **أن تطوير القطاع السياحي في الجزائر ضرورة وأمر حتمي، لابد على السلطات أن توليه الإهتمام اللازم ضمن مخططتها وبرامجها، وهذا حتى تستفيد من أهمية هذا القطاع كآلية مهمة في تفعيل تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية في ظل تدني إيراداتها البترولية.**

وحتى يتم تحقق الدور المنتظر من تطوير قطاع السياحة في الجزائر بصفة خاصة - ودول العالم بصفة عامة-، وجعله أكثر فعالية في المساهمة في تفعيل تنفيذ البرامج التنموية، لابد من:

- **تفعيل الاستثمار السياحي عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمارات السياحية سواء الوطنية أو الأجنبية؛ ومنحهم الإعفاءات والتسهيلات اللازمة،**
- **انشاء وكالات متخصصة في الترويج للإمكانيات السياحية في الجزائر والترويج للاستثمار السياحي،**
- **توفير القدرات العلمية والكفاءات المهنية والمتخصصين في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به، وهذا من أجل تحفيز المستثمرين المحليين والشركات الاستثمارية العالمية لاختيار البلد كمكان لتوظيف أموالهم فيه وفتح فروع لها.**

المراجع

- **الكتب:**

1. **صبحي عبد الحكيم،محمد، أحمد الديب، حمدي، 2001، جغرافيا السياحة، ط2، مكتبة الأنجلو، مصر.**
2. **منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2017، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات، ، دائرة النشر سيسرك.**

- **المقالات في مجلة علمية**

1. **بخيت عبد الله، عودة، 2007، المعطيات الجغرافية لمنخفض النجف وإمكانية استغلاله سياحيا، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الثامن 2007، ص ص 379، 398، العراق.**
2. **بن مويزة، مسعود، 2018، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية- إشارة لحالة الجزائر-، Global Journal of Economics and Business, Vol. 4, No. 3 ، ص ص 372، 394، الجزائر.**
3. **أمحمدي بوزينة، أمنة، مارس 2016، مدى مساهمة القطاع السياحي في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 05، ص ص 77، 101، الجزائر**
4. **صحراوي، محمد تاج الدين، السبتي، وسيلة، 2017، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ص ص 49، 67، الجزائر.**
5. **عبد الرحمان، عبد القادر، بن عوة، حساني، 2018، مكانة قطاع السياحة في الجزائر –الواقع والمأمول- مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد: 02، ص ص 143، 171، الجزائر.**

- **الرسائل الجامعية**

1. **بوعموشة، حميدة، 2012/2011، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.**
2. **عوينان، عبد القادر ، 2013، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجيات الجديدة للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.**

3. شرفاوي، عائشة، 2015، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، ، جامعة الجزائر3، الجزائر .

➢ التقارير:

1. الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، حوصلة المشاريع المستحدثة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، متوفر على الرابط : http://www.andt-dz.net/.

2. جمعية الفنادق الأردنية، استراتيجية جمعية الفنادق الاردنية ضمن توجيهات جلالة الملك: تحفيز وتوجيه الاستثمارات إلى القطاع الفندقي، ملخص دراسة حول سوق محفوف بالتحديات يغدو أكثر تحدياً... عمال أردنيون،عمال مهاجرون ولاجئون في سوق العمل الأردني، متوفر على الرابط: http://johotels.org/NewsViewar.aspx?NewsID=78.

3. الجزائر، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، احصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2015،

4. البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2010، متوفر على الرابط: http://api.worldbank.org/v2/fr/indicator/ST.INT.ARVL?downloadformat=excel

5. البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2017، متوفر على الرابط: http://api.worldbank.org/v2/fr/indicator/ST.INT.DPRT?downloadformat=excel

➢ القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، العدد 11 المؤرخ في 01 مارس 1998.

➢ المواقع الالكترونية

1. الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية،2014، البرنامج الوطني للسكك الحديدية، الرابط: http://www.anesrif.dz/fr/permalink/3036.html.

2. ماما فريد، شبكات الطرق السريعة في الجزائر: الاتساق والتوقعات، 2017، الرابط:
http://www.mtp.gov.dz/files/ReseauroutierAlgerie.pdf.
3. مؤسسة مترو الجزائر، 2019، احصائات المسافرين، الرابط:
http://www.metroalger-dz.com/fr/statistiques.php.
4. البنك الدولي، 2019، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD
البنك الدولي، 2019، السياحة الدولية، إيرادات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD
5. الخطوط الجوية الجزائرية، 2019، اللمحة والقيم، الرابط:
https://airalgerie.dz/notre-compagnie/profil-et-valeurs/

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Compte satellite du tourisme : recommandations concernant le cadre conceptuel 2008, Département des affaires économiques et sociales, Publication des Nations Unies, Numéro de vente : F.08.XVII.27, ISBN 978-92-1-261218-8, Copyright © Nations Unies, 2009.
2. Direction des Systèmes d'Information et des Statistiques. Production des statistiques du tourisme en Algérie, Programme régional de renforcement des capacités en matière des statistiques du tourisme, de l'OMT, Ministère de l'Aménagement du Territoire du Tourisme et de l'Artisanat , Palais des Nations, Alger,13/15 Février 2017.
3. World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019, ISBN-13: 978-2-940631-01-8, http://reports.weforum.org/ttcr